

واقاما البيعة فينته المعتمدين اول دعوى جامع الفتاوى
 واذا اختلفت البيعتان في قدر العثم بانها ادعى المشتري
 ثغما وادعى البايغ اكثر منه او وصفه بان ادعى البايغ انه
 بدراهم وايضا ادعى المشتري انه بدراهم كاسه او حقه
 بان ادعى البايغ انه بالدينار وادعى المشتري انه بالدرهم
 او اختلفا في قدر البيع بان اعترف البايغ بقدر من البيع
 وادعى المشتري اكثر منه حكم لمن برهن وان برهنا حكم لمن
 يثبت الزيادة لانه البيعتان لا تثبت وان اختلفا
 في الثمن والبيع جميعا بان قال البايغ بعث العبد الواحد
 بالغير وقال المشتري لابل بعث العبدين بالف تحجيم البايغ
 في الثمن ووجه المشتري في البيع او يبيع يحكم للبايغ بالغير
 والمشتري بعبدين في اول باب التي الفتاوى دعاوى
 التدرر والعز واقام البايغ البيعة باع نصف درهم

معينا بالفي درهم واقام المشتري بيعة بالفي درهم ونصف
 النصف الباع في ثمانين مائة من دعوى الوصية رجل
 في يديه عبده واقام رجلان كل واحد منهما البيعة انه يشتري
 منه الدار بالعبدة الذي في يديه وصاحب اليد ينكر دعوى صاحبا
 يقض بالدار بينهما وبالعبدة بينهما والدار في يد واحد منهما
 قضى القاضي له بالدار وبالعبدة الا وكذا العلم يمكن الدار في
 وكذا شهوده شهده والقبض الدار قضى القاضي له بالدار
 وان اخا واحدهما سبعا فالدار له والعبدة الا في حال
 سواء كانت الدار في يدهما او في يد البايغ او في يدهما
 او شهد له وهو لا يرضى الدار ولا يرضى احد من اهل
 الاخر فان كانت الدار في يد البايغ فالدار للمشتري
 والعبدة الا في وان اتفق احدهما ولا يرضى البايغ
 الذي اليد وكذا لو كان لغير الموتى قضى له وهو اول